الحكومة الكويتية. ونقل عن الاستاذ عبدالعزيز حسين، وزير الدولة الكويتي، قوله «إذا اثبتت التحقيقات مع المسلحين انهم فلسطينيون» فانه سيتم تسليمهم للمنظمة استجابة لطلبها بالاسترداد(١٣٤). وفي حادث مماثل وقع في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، قام بعض المسلحين باختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية البريطانية من مطار دبي حيث استسلموا في مطار تونس. وقد تم تسليم هؤلاء المختطفين الى المنظمة التي طلبت استردادهم وأعلنت المنظمة، فيما بعد، أنها قدمتهم للمحاكمة وأوقعت بهم العقوبات المناسبة(١٣٥).

٣ - فرض الضريبة(١٣٦): تمارس المنظمة صلاحية فرض الضريبة وجمعها، بشكل مباشر وغير مباشر، من الفلسطينيين العاملين في مختلف الدول. وتجدر الاشارة الى ان الضريبة تفرض على الفلسطينيين بغض النظر عن الجنسية التي يتمتعون بها حاليا، أو جوازات السفر التي يحملونها.

صدر القانون العراقي رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٥ ويقضي بخصم ٣٪ من رواتب جميع الموظفين والمستخدمين الفلسطينيين العاملين في الدوائر والشركات الحكومية وغير الحكومية وتحويل هذه المبالغ لحساب الصندوق القومي الفلسطيني؛ وهو المؤسسة المالية والنقدية للمنظمة. وينص القانون، كذلك، على أنه سيطبق على من هم من أصل فلسطيني ولو كانوا يحملون جنسيات اخرى. ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٩ والذي اضاف الى القانون السابق، من جملة النصوص الأُخرى، المادة التالية: «**للمكلف المذكور في الفقرة (٢) من هذه المادة أن يعترض على التقدير المذكور خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبلغه به لدى لجنة استئنافية تؤلف من مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد وأربعة اعضاء من أعضائها على أن يكونوا من غير المشتركين في التقدير الابتدائي ويكون قرار اللجنة الاستئنافية نهائياً**».

كما صدرت قوانين أو تعميمات مماثلة للقانون العراقي في سوريا(١٣٧) والكويت(١٣٨) وليبيا(١٣٩) والامارات العربية المتحدة(١٤٠) وقطر(١٤١)، ونصت جميعها على خصم نسبة تتراوح بين ثلاثة وستة بالمئة من رواتب الموظفين والعاملين الفلسطينيين في الدوائر الحكومية أو الشركات الاهلية.

القسم الخامس: التقييم القانوني لوضع المنظمة

(أ) الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا

كانت الوكالة اليهودية عبارة عن مجموعة من الأفراد جمعت بينها آراء وتوقعات مشتركة، إلا أنها لم تكن تستند إلى اقليم محدد ولم يكن لها ارض تقيم عليها وتعتبرها من مقومات انشائها. وحدد وضع الوكالة القانوني بموجب اتفاقية دولية هي صك الانتداب على فلسطين(١٤٢). لقد حددت تلك الاتفاقية بشكل واضح وصريح الواجبات والقيود المفروضة على الوكالة. ان تلك الاتفاقية الدولية هي التي «انشأت» الوكالة اليهودية كشخص من أشخاص القانون الدولي. وهكذا يمكن تصنيف الوكالة اليهودية كهيئة غير